او مطبوخ بقاله ريح تؤذي لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
من اكل ثوما او بصلا او كراثا فلا يقربن مسجدنا اي المساجد
وليقعد في بيته فان الملئكة تتاذى مما يتاذى منه بنو آدم
قال جابر رضي الله عنه ما اراه يعني الا نيه واراد الطبراني او مجذوما
ومثل ذلك كل من به رائحة كريهة من بدنه او ثوبه ريح خبيث وان عدت كذا
كخمار او صنان مستحكم وجرح خبيثة وكذي نحو الجذام والابرص
ومن ثم قال العلماء انهم يمنعون من المسجد وصلوة الجمعة ونحوها
واختلطهما بالناس وانما يكون الكلام عذرا ان لم
يمكنه ان يتشاغل عليه ازالته بغسل او معالجة فان تشاغل
لم يكن عذرا وان كان قد اكله لعذر وعذاره كل عالم بالحكم
بقصد اسقاط الجمعة والا لزمه ازالته ما امكن ولا تسقط
عنه وكل من اكله لا لعذر حرم المسجد وان كان خاليا
ما بقي ريحه والحصور عنه الناس ولو في غير المسجد قال القاضي
حسين ومن الاعذار تعطير الامام بسوق الا سواق التي
في طريقه الى الجماعة وان لم تبلغ تلك الاسواق الغالب فيها النجاسة
اي او القذارة وقال غيره ومنها الولادة والموصوف بريح جاء
ليلا او نهارا والبحث عن صاحبه برجوعها والسعي في استرداد
معصوب والسمن المغرط والهم الجامع من الخشوع والاستعداد
والاشتغال بتجهيز ميت وحضور من يود ديه في طريقه
او المسجد ورفاق رحته اليه في الصلوات النبلية

وتطويل الامام

وتطويل الامام على المشروع وترك سنة مقصودة وكونه شريع
القراءة والمامموم يطيقها او ممن يكره الاقتداء به
وكونه يخشى وقوع فتنة له او به

فصل

وشروط العقدة شروط صحة القدوة ان لا يعلم المقتدي
بطلان صلاة امامه بحدث او غيره كنجاسة لانه حينئذ ليس
في صلاة فكيف يقتدي به وان لا يعتقد بطلانها اي صلوة امامه
كمجتهدين اختلفا في القبلة فصلى كل الى جهة غير التي صلى اليها
او في ثياب من لا ماء او في ثوبين طاهر ونجس فتعارضا على الثانية بان ما
منهما وليس كل في الثالثة ثوبا منهما لاعتقاد كل بطلان صلاة
صاحبه بحسب ما اداه اليه اجتهاده وكحنفي او غيره اقتدى به
شافعي وقد علمه تركه وضوءا كما لو علمه اميا او الطمانينة او احد
شرطا كان يمس زوجته ولم ينقض فلا يصح اقتداء الشافعي به اعتبارا
باعتقاد المامموم لانه يعتقد انه ليس في صلوة بخلاف ما اذا
علمه اقتصد لانه يرى صحة صلوته وان اعتقد هو بطلانها
وبخلاف ما اذا لو يعلم انه اركبك ما يخل بصلوته او شك فيه لان
الظاهر انه مراعى الخلاف ويأتي الاكمل عنده وان لا يعتقد المامموم
وجوب قضايها على الامام كبعض نجس لعفو ما يعم البلوى به
وجوده وحدث صلى مع حدثه لاكراه وفاقد الطهورين ومتحيره
وان كان المامموم مثله لعدم الاعتداد بصلوته من حيث وجوب
قضايها وكانت كالفاسدة وان صحت لحرمة الوقت اما من
لا قضاء عليه كموسوم حيث من ازالة وشبهه صح بهم
وان كان تعتد به فيصح الاقتداء به وان لا يكون متنفلا
به الامام ماموما لانه تابع فكيف يكون متبوعا وان لا يكون
متنفلا كما به اي في كونه اماما او ماموما فمتى جوز المقتدي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)